



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ورقة حول الواقع الصحي لمعتقلي قطاع غزة في السجون
الإسرائيلية

وحدة المساعدة القانونية

مركز الميزان لحقوق الإنسان

ديسمبر - 2021م

تعرض هذه الورقة مجموعة من الحقائق التي تستند إلى متابعات مركز الميزان لحقوق الإنسان لشئون المعتقلين الفلسطينيين من سكان قطاع غزة في السجون الإسرائيلية، حيث تُسلط الضوء على الواقع الصحي للمعتقلين ولا سيما أبرز مظاهر الإهمال الطبي الذي يتعرضون له، والذي يُخالف أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار تعرض الورقة نظرة عامة حول أعداد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ثم تتطرق إلى واقع الإهمال الطبي لمعتقلي قطاع غزة من واقع المتابعة القانونية لمركز الميزان لحقوق الإنسان، على النحو الآتي:

أولاً: إحصاءات¹ حول واقع المعتقلين الفلسطينيين

- 1- بلغ العدد الإجمالي للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية حوالي (4593)، من بينهم (220) من سكان قطاع غزة و(4373) من سكان الضفة الغربية. إضافة إلى (400) من سكان القدس، و(38) فلسطيني من داخل الأخضر، فيما بلغ عدد المعتقلات النساء (37)، بينما بلغ عدد المعتقلين الأطفال (160).
- 2- بلغ عدد المعتقلين المحكومين أقل من عشرين عام (3185)، فيما بلغ عدد المعتقلين المحكومين لأكثر من عشرين عام (364)، والمعتقلين المحكومين مدى الحياة (544)، أما عدد المعتقلين الإداريين فقد بلغ (500) معتقل.
- 3- بلغ عدد المعتقلين المرضى في السجون الإسرائيلية (550)، من بينهم (70) معتقل مصابون بأمراض مزمنة، أما المعتقلين الذين توفوا جراء التعذيب فقد بلغ عددهم (73)، فيما بلغ عدد المعتقلين الذين توفوا جراء سياسة الإهمال الطبي (71).

ثانياً: الواقع الصحي لمعتقلي قطاع غزة

بلغ العدد الإجمالي للمعتقلين الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، حتى نهاية ديسمبر 2021م (220) معتقلاً، فيما بلغ عدد المعتقلين المرضى منهم والذين يُتابع ملفات اعتقالهم² مركز الميزان خلال العام 2021م (28) معتقلاً، وباستقراء بيانات المرضى الذي سجلها المركز فقد تبين الآتي:

1. (18) من المعتقلين ظهرت لديهم الأمراض بعد اعتقالهم وإيداعهم في السجون؛
2. (6) من المعتقلين المذكورين يعانون من أمراض مزمنة كالضغط والسكر؛
3. (16) من المعتقلين لم يتلقوا إلا مسكنات للألام، ولم يتلقوا العلاج المناسب؛
4. (8) من المعتقلين المرضى يحتاجون لعمليات جراحية لم يتم إجراؤها لهم؛
5. (24) من المعتقلين المرضى بحاجة إلى إجراء فحوصات طبية أخرى؛
6. (12) من المعتقلين المرضى يُعانون أمراض خطيرة كالسرطان والقلب والكبد؛
7. (9) من المعتقلين المرضى يعانون أمراض أخرى كالجيوب الأنفية والكلية والأوكياس الدهنية والغضروف؛
8. (20) من المعتقلين المرضى بحاجة لعلاج غير أنهم يتعرضون للمماطلة من قبل إدارة مصلحة السجون؛

¹ حصل مركز الميزان لحقوق الإنسان على هذه الأرقام من هيئة شؤون الأسرى.

² يُتابع مركز الميزان لحقوق الإنسان أوضاع المعتقلين الصحية أمام إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية من الناحية القانونية.

9. (4) من المعتقلين المرضى يعانون من أمراض في الأسنان، ولم يتلقوا العلاج المناسب.

وحول الإهمال الطبي صرح المعتقل شادي سمير عبد الوهاب حلاوة (41 عام)، من سكان غزة، محتجز في سجن رامون، قسم (6) لمحامي المركز بالآتي: "أنا معتقل منذ تاريخ 2005/12/12م ومحكوم مؤبد (4) مرات و40 عام، وكانت حالتي الصحية جيدة، وبعد حوالي 10 سنوات من اعتقالي، أصبت بفايروس في الكبد، وأجرى لي الأطباء فحوص دون أن يتم إعطائي العلاج، وبعدها بعامين تقريباً، أصبت بجلطة في القلب، قام الأطباء بعدها بتركيب دعامتين، وبعد (3) سنوات أجريت فحوصات طبية، فأبلغني الطبيب أنه توجد مشكلة في أحد الصمامات، وأني بحاجة إلى تغييره، وحتى الآن أنتظر تحديد موعد العملية، حيث مضى على ذلك حوالي عام، وما ألتقاه فقط وعوداً، حتى أصبحت أعاني من مضاعفات، وألم في الصدر، وتعرق شبه دائم، وفقدت القدرة على المشي وفي بعض الأحيان أصاب بالغيبوبة، وفي كل مرة يتم نقلي للعيادة الطبية، يتم إعطائي دواء (أسبيرين)".

كما صرح المعتقل نعمان علي أحمد ربحان (48 عام)، من سكان محافظة شمال غزة، محتجز في سجن نفحة، قسم (13)، لمحامي المركز بالآتي: "أنا معتقل منذ تاريخ 2013/10/15م، ومحكوم (20 عام)، وكانت حالتي الصحية جيدة، ولكن قبل (3) سنوات بدأت أشعر بآلام في الظهر، والكلية، وبعد الفحص تبين أنني أعاني من غضروف في الظهر، وتكلسات بين الفقرات، وأعطوني مسكنات للظهر والكلية، وفي فصل الشتاء يزداد شعوري بالآلام، وفي الفترة الأخيرة بدأت أشعر بآلام في الرأس، وطالبت إدارة السجن بتقديم العلاج المناسب لي لكن دون جدوى".

ثالثاً: الخاتمة:

تُشير الإحصاءات التي استعرضتها الورقة إلى استمرار دولة الاحتلال في انتهاك المعايير الدولية الخاصة بحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم، من خلال استمرار وقوع حالات وفاة داخل السجون جراء الإهمال الطبي والتعذيب، مما يعني عدم اتخاذها التدابير والإجراءات سواء الإيجابية التي تستوجب توفير مقومات الحق في الرعاية الصحية المناسبة للمعتقلين، أو السلبية التي تفرض عليها الامتناع عن ارتكاب التعذيب وإساءة المعاملة بحق المعتقلين الفلسطينيين، الأمر الذي يُشكل مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، خاصة وأنها اعتبرت التعذيب من بين المخالفات الجسيمة بموجب المادة (147) التي نصت على أن: "المخالفات الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية : القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية...". هذا إلى جانب انتهاكها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تُجرم التعذيب، وتكفل الحق في الرعاية الصحية.

كما يُشير استمرار سياسة الاعتقال الإداري إلى مواصلة دولة الاحتلال تنصلها من ضمانات المحاكمة العادلة، بالنظر إلى أن أنها تحرم المعتقلين من الحق في إبلاغهم بالتهم المنسوبة إليهم، والحق في الاستعانة بمحامي، والحق في مناقشة أدلة الاتهام والدفاع من قبل المعتقلين، مما يجعله أحد أوجه الاحتجاز التعسفي المحظور بموجب المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي وقعت عليها دولة الاحتلال في العام 1991م، مع الإشارة إلى أن فتوى محكمة العدل الدولية الخاصة بمشروعية الجدار العازل، والصادرة بتاريخ

204/7/9م، قررت انطباق العهدين الدوليين التي وقعت عليهما دولة الاحتلال على سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما يُنبئ ارتفاع أعداد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والذي بلغ (4593) وإعلانهم من حين لآخر خوض إضرابات مفتوحة عن الطعام، إلى استمرار وقوع انتهاكات تطل حقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي كشفت عنها مطالب المضربين في أوقات سابقة، كحرمان البعض منهم من الحق في تلقي زيارة الأهل، والحق تلقي العلاج والرعاية الصحية، إضافة إلى مطالبهم المتعلقة بتحسين الظروف المعيشية وضمان عدم حرمانهم من الفورة -التعرض للشمس-، وإنهاء العزل الانفرادي، والسماح بالاستفادة من الكنتينا، ومشاهدة التلفاز، وإنهاء سياسة الاعتقال الإداري، وإلى غير ذلك من المطالب المشروعة بموجب القانون الدولي.

وعليه فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان ينظر بخطورة بالغة إلى جملة الانتهاكات الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ويُعرب عن استنكاره الشديد لمجموع الإجراءات التي تتخذها إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بحق المعتقلين، والتي كشفت عنها الإحصاءات سائلة الذكر، فإنه يطالب:

1- المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة وضمان احترام قواعد الحماية التي وفرها القانون الدولي لسكان الأقاليم المحتلة.

2- الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بالعمل بالإنذار دولة الاحتلال احترام قواعد معاملة المعتقلين الواردة في الاتفاقية، تماشياً مع تعهداتها الواردة في المادة (1) منها والمتعلقة بكفالة احترام الاتفاقية في جميع الأحوال.

3- مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق في الانتهاكات المرتكبة بحق المعتقلين الفلسطينيين، وإحالة نتائجها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، لاتخاذ التدابير المناسبة، خاصة وأن المادة (3/1) من ميثاق الأمم المتحدة نصت على وجوب تعزيز احترام حقوق الإنسان.

4- المقررين الخواص واللجان والفرق الخاصة المعنيين بالاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة بالتدخل لدى دولة الاحتلال من أجل وقف الاعتقال التعسفي والاعتقال الإداري والتعذيب وإساءة المعاملة.

5- قيام دولة فلسطين بالتماس كافة السبل السياسية والدبلوماسية والقانونية لحماية المعتقلين وضمان احترام جملة حقوق الإنسان بالنسبة لهم، خاصة وأن التعذيب والإضرار بالصحة العامة وتعهد حرمان أسرى الحرب أو أي شخص آخر مشمول بالحماية من أن يُحاكم أمام محكمة عادلة ونظامية، يُعد من بين صور جرائم الحرب الواردة في المادة (8) من ميثاق روما المنشئ للمحكمة.

6- تمكين المعتقلين الفلسطينيين من الحق في تلقي زيارة ذويهم، والحق في تلقي العلاج فوراً ودون إبطاء.

7- توفير الظروف المعيشية الملائمة للمعتقلين الفلسطينيين بما يحفظ كرامتهم الإنسانية، وحقوقهم المكفولة.